الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المحكمة

العليا

عرض من السيد **زبيري خالد** النائب العام المساعد

حول

مهام وصلاحيات النيابة العامة بالمحكمة العليا

الهيكل التنظيمي للنيابة العامة

النائب العام

النائب العام المساعد

المحامون العامون

المصالح الإدارية بالنيابة العامة

1- ديوان النائب العام.

2- مصلحة الطعون.

3- مصلحة الجلسات.

4- مصلحة التبليغ.

5- مصلحة تسيير ملفات المساعدة القضائية .

6- مصلحة التنسيق واستقبال ملفات الطعون.

7- مصلحة البريد العام

النيابة العامة

- تستمد النيابة العامة لدى المحكمة العليا مهامها وصلاحياتها الإدارية و القضائية من القانون العضوي 11-12 المؤرخ في 26 جويلية 2011 المحدد تنظيم المحكمة العليا و عملها و اختصاصاتها، و الأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم، والقانون 08-09 المؤرخ في 25 فيفري سنة 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، و كذا النظام الداخلي للمحكمة العليا المصادق عليه من طرف الجمعية العامة بتاريخ 24 نوفمبر سنة 2013 المنشور في الجريدة الرسمية عدد34 المؤرخة في 16 جوان 2014.
- و تتكون النيابة العامة لدى المحكمة العليا طبقا للقانون العضوي 11-12 و طبقا للنظام الداخلي للمحكمة العليا المذكورين أعلاه، من:
- - النائب العام.
- - النائب العام المساعد.
- - 43 (ثلاثة و أربعين) محاميا عاما حاليا.

النائب العام : الدور الإداري

- يمارس النائب العام لدى المحكمة العليا سلطته السلمية على قضاة النيابة العامة و موظفي النيابة العامة حيث تتلخص هذه السلطة في:

بالنسبة للقضاة

- توزيع المهام على المحامين العامين في بداية كل سنة.
- يستشار النائب العام لدى المحكمة العليا في مسار قضاة النيابة العامة مثل(التحويل - الانتداب خارج المؤسسة القضائية- التقاعد- العطل - يقيم مردود المحامين العامين وتنقيطهم سنويا.)
- يقيم مردود المحامين العامين وتنقيطهم سنويا.
- يزكي قضاة النيابة العامة من أجل الترقية.
- يراقب عمل قضاة النيابة العامة مع توجيههم حال تقديمهم طلبات النيابة العامة.
- يقوم بالتنسيق مع الرئيس الأول للمحكمة العليا وكذا رؤساء الغرف في الحالات التالية:
- إعطاء رأيه في النقط التنظيمية و القضائية مثل اجتماع الغرف المجتمع أو المختلفة قصد دراسة نقطة قانونية أو أكثر.
- إعطاء رأيه في إعداد وتوزيع الجلسات، و تكليف المحامي العام أو النائب العام المساعد ليمثل النيابة العامة في الجلسات العادية و الإستثنائية.

بالنسبة لموظفي النيابة العامة

- يقوم النائب العام بتوزيع المستخدمين و بتعيين أمناء الضبط على رأس مصالح النيابة العامة حسب الكفاءات، ويقيم عملهم و مردودهم السنوي.

الدور القضائي للنائب العام :

بالإضافة إلى الدور القضائي للنائب العام المنصوص عليه في المادة 80 من القانون الداخلي للمحكمة العليا، المتمثل في تقديم الإلتماسات أمام الغرف و الغرفة المختلطة و الغرف المجتمعة، فقد منحت له صلاحيات و مهام أخرى بموجب قانون الإجراءات الجزائية، وقانون الإج ارية.

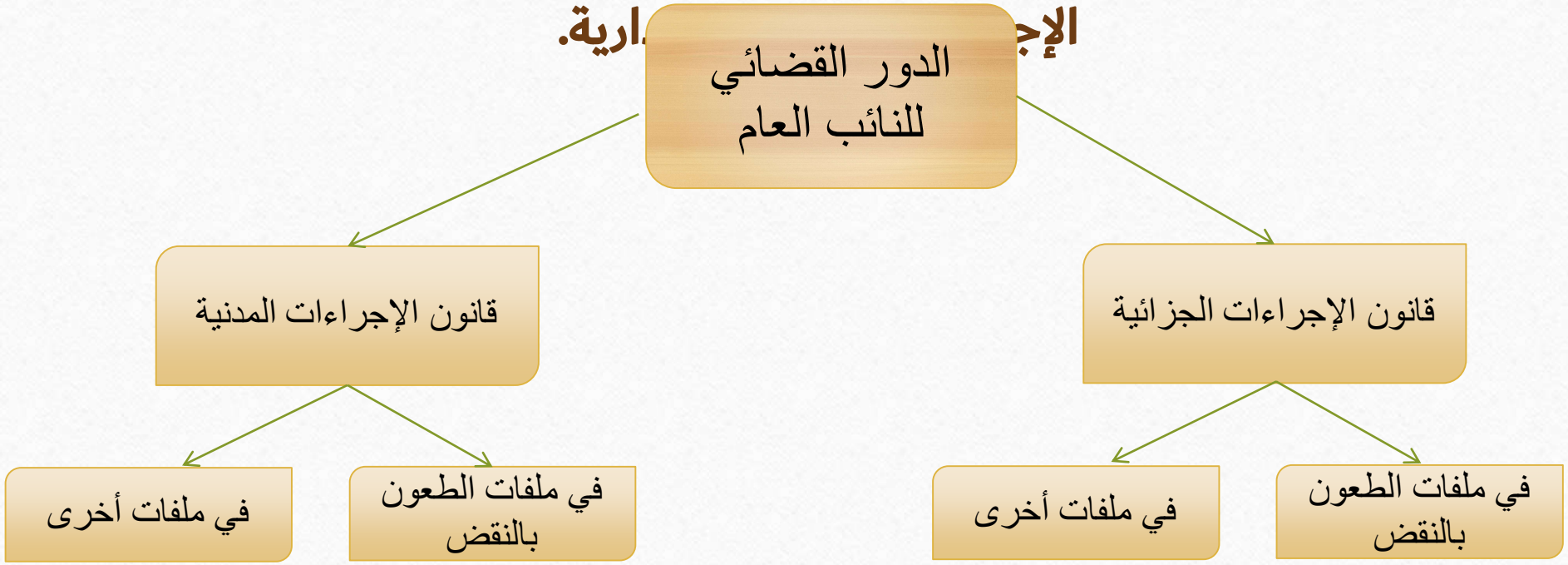

الدور القضائي للنائب العام في قانون الإجراءات الجزائية :

دور النائب العام في ملفات الطعن بالنقض:

- يرتكز دور النائب العام أساسا في ملفات الطعون العادية من خلال تقديم التماساته بشأنها، و هي المهام الموكلة إلى السادة المحامين العامين الموزعين على مختلف الأقسام سواء كانت جزائية أو مدنية، علما أنه قبل التعديل الذي طرأ على قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، كان يتم إيداع ملفات الطعون بالنقض إما على مستوى الجهة القضائية التي أصدرت القرار المطعون فيه و إما على مستوى المحكمة العليا، خلافا لما هو جاري العمل به منذ التعديل، بحيث يتبادل الأطراف مذكرات الطعن على مستوى الجهة القضائية المصدرة للقرار المطعون فيه عملا بمبدأ الوجاهية، مما جعل دور النائب العام أو المحامي العام بالمحكمة العليا، يبدي التماساته طبقا للقانون دون الانحياز إلى النيابة العامة بالمجلس القضائي.

1. عدد الطعون بالنقض المسجلة خلال العشرة سنوات الأخيرة (2012-2021).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجمـــوع
العدد الإجمالي للطعون المسجلة بالمحكمة العليا	76546	77064	73335	81340	62338	69466	75167	81309	63375	83602	743542
عدد الطعون الجزائية المسجلة	62220	62108	58779	67279	48570	55377	60409	67266	52524	70176	604708
النسبة المئوية للجزائي	%81	%81	%80	%83	%78	%80	%80	%83	%83	%84	%81

نشير أن /سنة من مجموع الطعون الجزائية المسجلة خلال العشر سنوات الأخيرة 604708 نجد حصة الغرفة الجنائية تتمثل في 66286 قضية أي بنسبة 11 % أما غرفة الجنح و المخالفات فبلغ عددها 538422 ملف أي بنسبة 89 % .

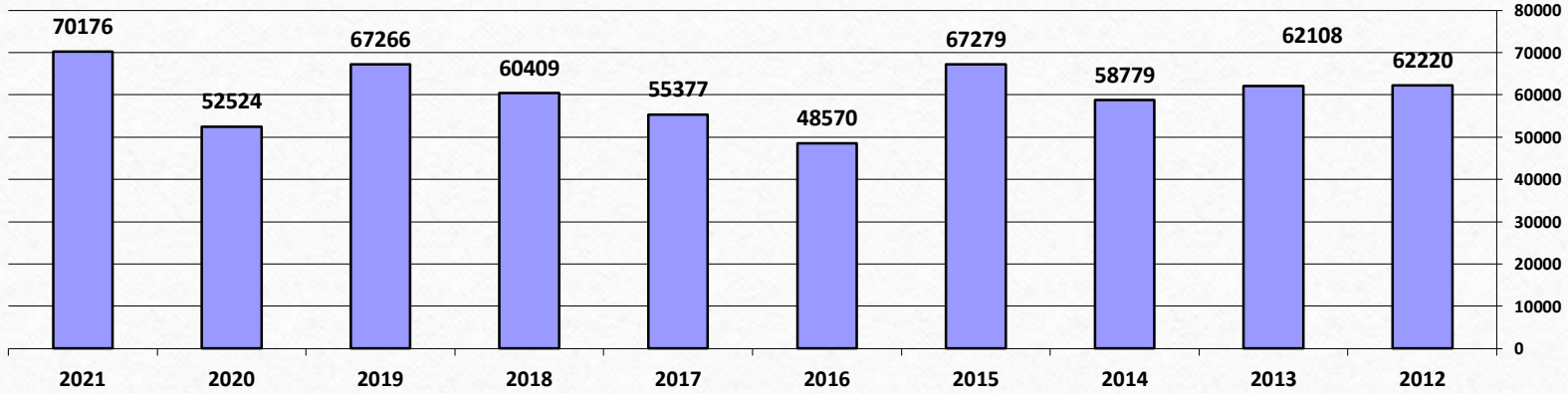

مع الشروع في عملية تطبيق قانون الإجراءات الجزائية الجديد سنة 2016 نلاحظ انخفاض في عدد القضايا من 67279 قضية سنة 2015 إلى 48570 قضية سنة 2016 أي بفارق 18709 قضية . و لكن سرعان ما يرتفع العدد سنة 2017 إلى 60409 و يستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2019 لينخفض سنة 2020 و هذا راجع إلى كوفيد 19 حيث تم توقيف العمل لمدة 03 أشهر ، لتفادي إنتشار الفيروس .

2 - عدد الطعون المفصول فيها خلال العشرة سنوات الأخيرة (2012-2021)

السنوات / عدد القضايا	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجمـــوع
العدد الإجمالي للطعون المفصول فيها بالمحكمة العليا	55310	53505	54345	83578	93815	76883	90006	72790	56795	77742	714769
عدد الطعون الجزائية المفصول فيها	41650	39839	41589	67728	77034	63552	74307	60113	46525	64156	576493
النسبة المئوية للجزائي /سنة	%75	%74	%77	%81	%82	%83	%83	%83	%82	%83	%81

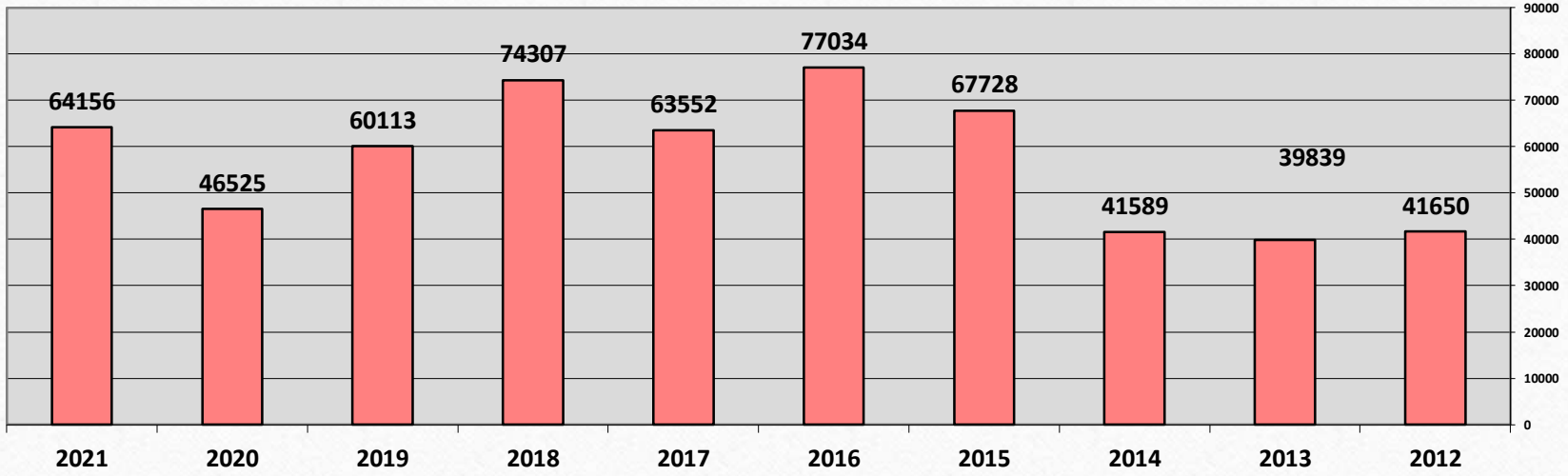

3- طعون النيابة العامة المنفردة المرفوعة أمام غرفة الجنح و المخالفات و الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا خلال 10

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع الكلي
عدد طعون النيابة العامة منفردة	9715	10845	11723	13641	7567	9370	10602	12553	10218	12753	108987

طعون النيابة العامة المنفردة المرفوعة أمام غرفة الجنح و المخالفات و الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا خلال 10 سنوات الأخيرة

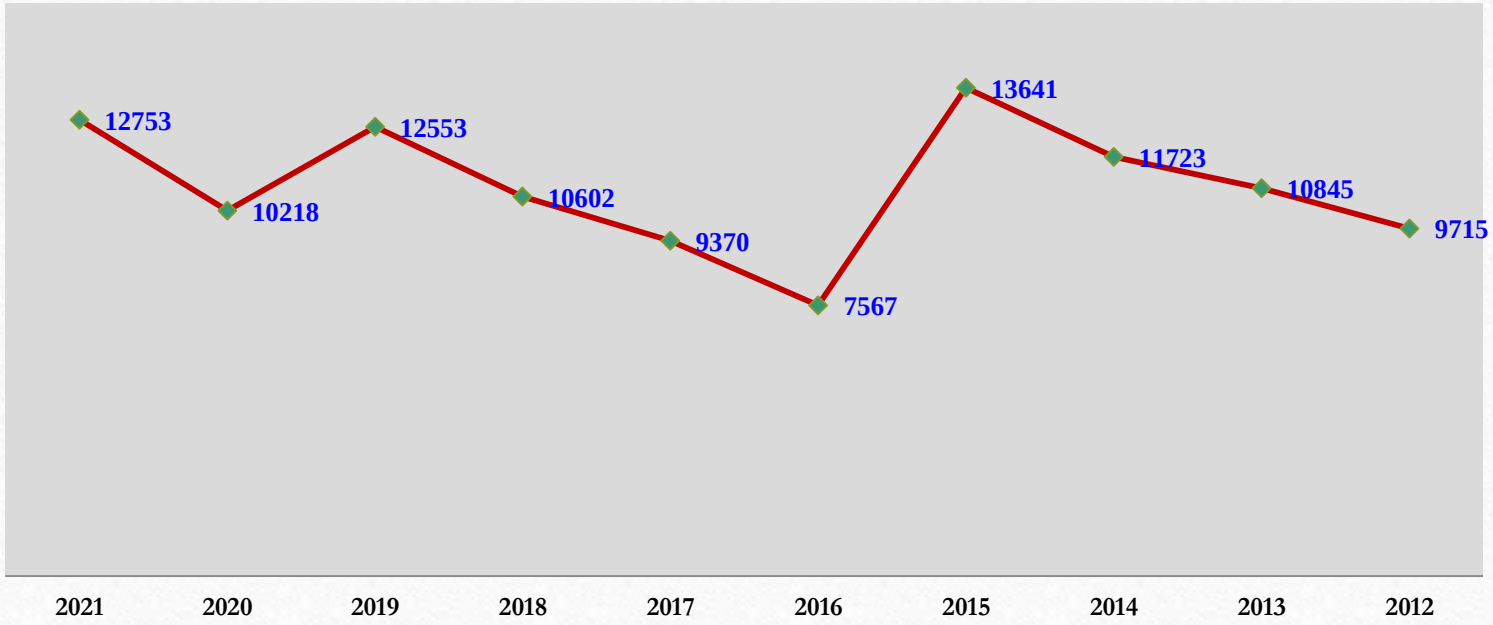

4- مقارنة الطعون الجزائية المسجلة من طرف النيابة العامة منفردة مع إجمالي الطعون الجزائية خلال 10 سنوات الأخيرة

السنوات / عدد الطعون	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع الكلي
إجمالي الطعون الجزائية المسجلة	62220	62108	58779	67279	48570	55377	60409	67266	52524	70176	604708
طعون النيابة العامة منفردة	9715	10845	11723	13641	7567	9370	10602	12553	10218	12753	108987
نسبة طعون النيابة العامة منفردة %	16%	17%	20%	20%	16%	17%	18%	19%	19%	18%	18%

مقارنة الطعون الجزائية المسجلة من طرف النيابة العامة المنفردة مع إجمالي الطعون الجزائية خلال 10 سنوات الأخيرة

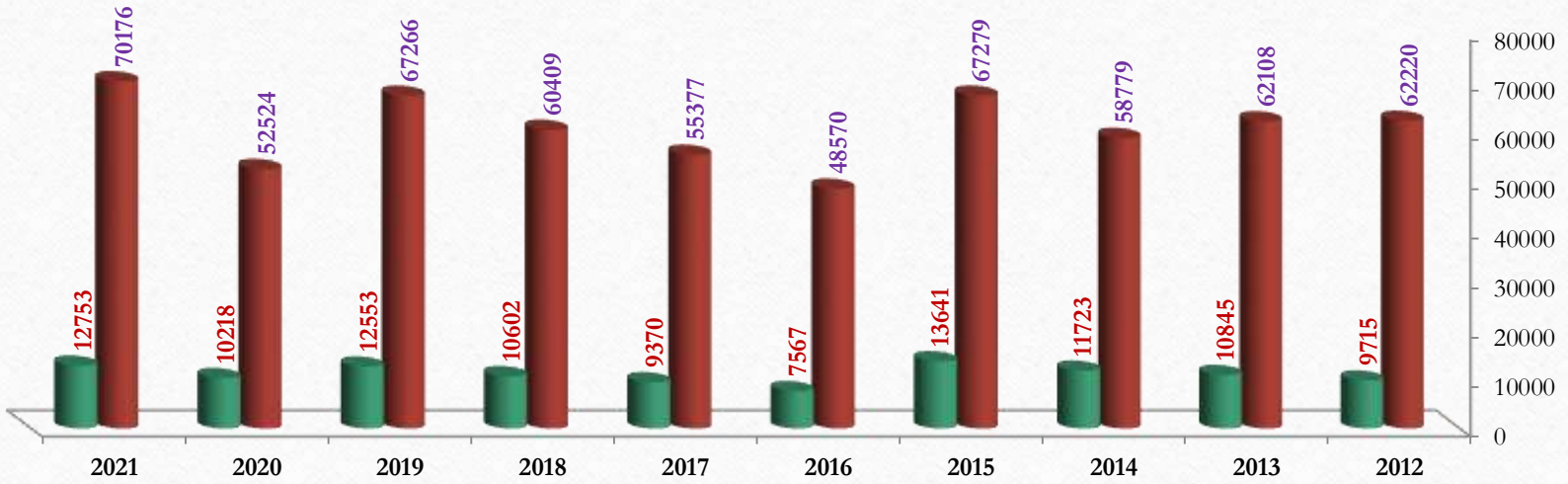

5- مقارنة طعون النيابة العامة المنفردة المرفوضة شكلا مع إجمالي القضايا الجزائية المرفوضة شكلا خلال 10 سنوات الأخيرة:

السنوات / عدد الطعون	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع الكلي
إجمالي الطعون الجزائية المرفوضة شكلا	21621	20712	23977	37383	41835	37690	38200	24781	14296	21848	**282343**
طعون النيابة االعامة المنفردة المرفوضة شكلا	50	27	42	202	748	1317	1294	1363	1026	4191	**10260**
نسبة طعون ن ع المنفردة المرفوضة شكلا	%0.2	%0.1	%0.1	%0.5	%2	%3	%3	%6	%7	%19	**%4**

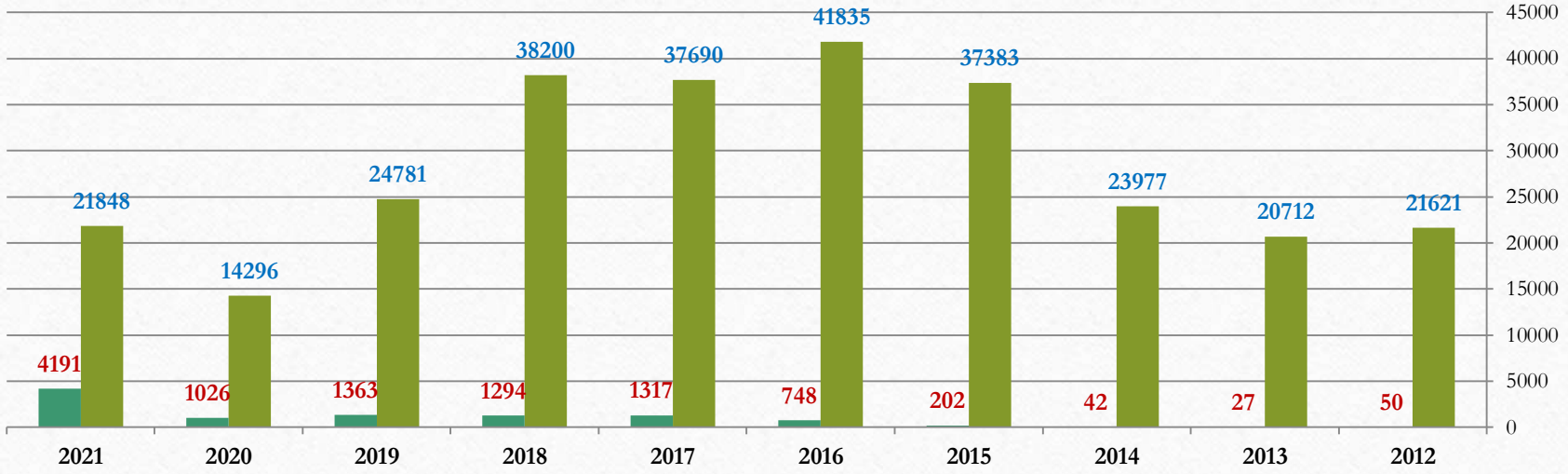

الدور القضائي للنائب العام في قانون الإجراءات الجزائية :

دور النائب العام في ملفات أخرى:

1- الطعن لصالح القانون:

حددت المادة 530 من قانون الإجراءات الجزائية الحالات التي يعرض فيها النائب العام لدى المحكمة العليا الطعن لصالح القانون على المحكمة العليا، و هي حالة ما إذا وصل إلى علمه صدور حكم نهائي من محكمة أو مجلس قضائي و كان هذا الحكم مخالفا للقانون أو لقواعد الإجراءات الجوهرية و مع ذلك لم يطعن فيه أحد من الخصوم بالنقض في الميعاد المقرر(نقض). أو بناء على تعليمات وزير العدل في حالة صدور أحكام عن المحاكم أو المجلس مخالفة للقانون (بطلان).

1. قضايا الطعن لصالح القانون المسجلة خلال العشرة سنوات الأخيرة (2012-2021) - طبقا للمادة 530 من ق إ ج

السنوات / عدد الطعون	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع الكلي
الطعن لصالح القانون	11	15	08	06	04	08	09	09	05	09	84

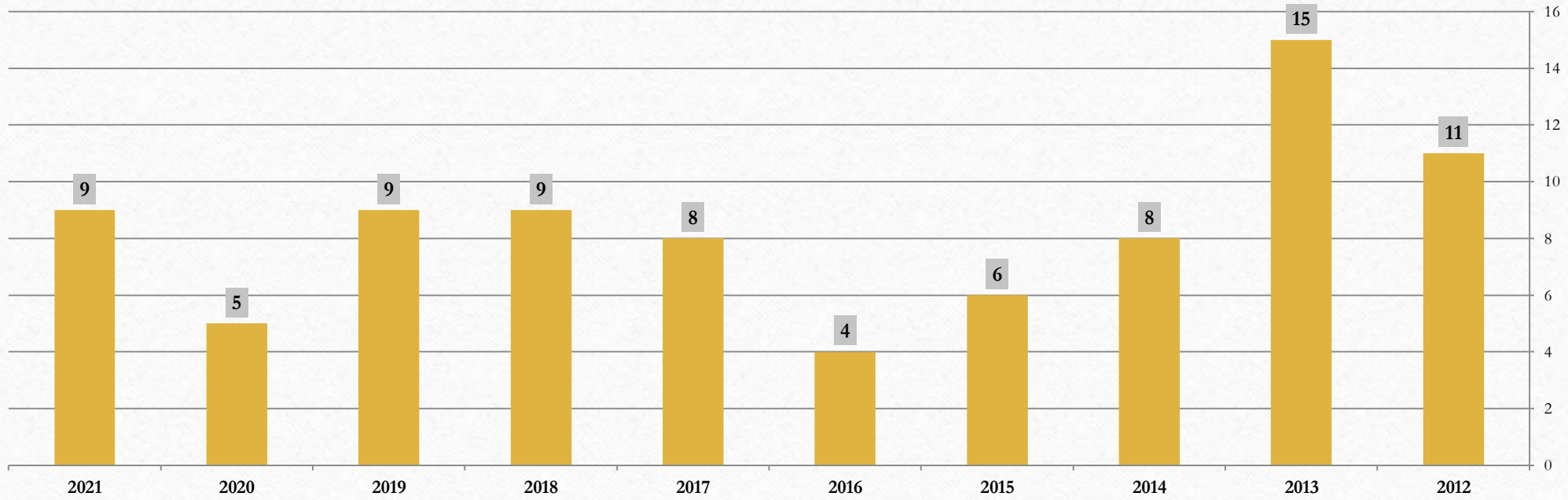

الدور القضائي للنائب العام
قانون الإجراءات الجزائية :

2- الاستدراك:

إن الاستدراك إجراء استثنائي لم يرد في قانون الإجراءات الجزائية ضمن طرق الطعن، بل أقره اجتهاد المحكمة العليا بغرض تدارك أخطاء أو نقائص إجرائية لاحقة للطعن بالنقض من شأنها أن ينجر عنها مساس بحقوق الطاعن دون أن يكون المتسبب المباشر فيها، أو لتصحيح أخطاء مادية تطرأ على القرارات التي تصدرها المحكمة العليا.

قضايا الإستدراكات المسجلة خلال العشرة سنوات الأخيرة (2012-2021)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع الكلي
الإستدراكات	674	850	811	1076	2059	1614	1282	859	398	732	10355

نسبة القبول = 57 %

نسبة الرفض = 37 %

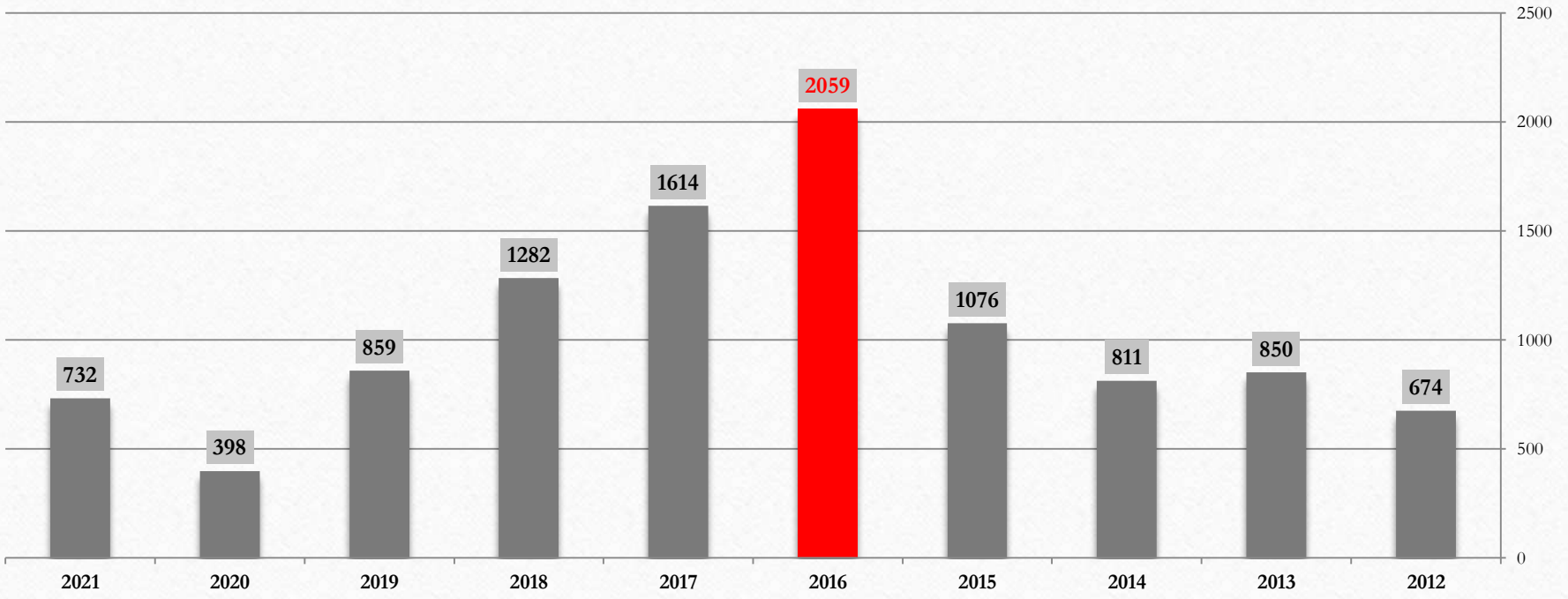

الدور القضائي للنائب العام في قانون الإجراءات الجزائية :

3- طلبات إعادة النظر:

تنص المادة 531 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه لا يسمح بطلبات إعادة النظر إلا بالنسبة للقرارات الصادرة عن المجالس القضائية أو للأحكام الصادرة عن المحاكم إذا حازت قوة الشيء المقضي به وكانت تقضي بالإدانة في جناية أو جنحة، و يجب أن تؤسس على الحالات الأربعة المذكورة بالمادة.

1. قضايا طلبات إعادة النظر المسجلة خلال العشرة سنوات الأخيرة (2012-2021) - طبقا للمادة 531 من ق إ ج .

السنوات / عدد الطعون	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع الكلي
طلبات إعادة النظر	13	12	3	8	11	6	6	30	36	64	189

نسبة القبول = 23 %

نسبة الرفض = %

64

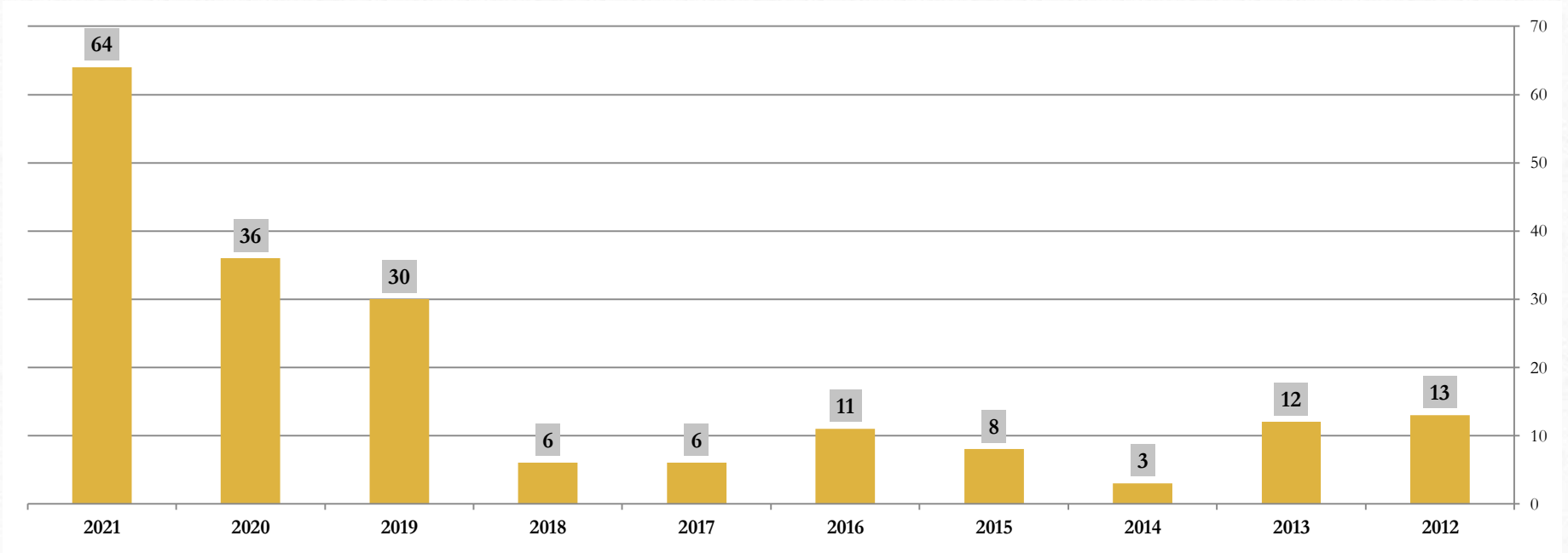

الدور القضائي للنائب العام في قانون الإجراءات الجزائية :

4- تنازع الاختصاص بين القضاة:

من البديهي أن التصرف في المادة الجزائية لا يكون إلا بعلم و تصرف النيابة العامة للمحكمة العليا، ومن هذه الحالة على النائب العام أن يحرر عريضة يبين فيها وجهة نظر النيابة العامة ملتمسا الفصل في تنازع الاختصاص في اتجاه معين، و يعرض تنازع الاختصاص على الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا في حالة عدم وجود جهة عليا مشتركة بين جهات التحقيق و جهات الحكم للفصل في تنازع الاختصاص (المادة 546 من قانون الإجراءات الجزائية)، كما يمكن للمحكمة العليا الفصل في تنازع الاختصاص من تلقاء نفسها بمناسبة رفع طعن أمامها (المادة 547من قانون الإجراءات الجزائية).

5- الإفراج المؤقت:

للنيابة العامة دور أساسي في طلب الإفراج المؤقت في المادة الجنائية من خلال فحص الوثائق الضرورية المكونة لملف الإفراج، و من خلال تقديم طلباتها بشأنه، حيث أن المادة 6/128 من قانون الإجراءات الجزائية أعطت صلاحية الفصل في طلب الإفراج المؤقت للغرفة الجنائية بالمحكمة العليا، في حالة الطعن بالنقض في الحكم الجنائي الصادر عن المحكمة الجنايات الاستئنافية.

الدور القضائي للنائب العام في قانون الإجراءات الجزائية :

6- التنازل عن الطعن:

سمحت المادة 529 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية للطاعن أن يطلب التنازل عن طعنه بشرط التأشير عليه من طرف كاتب ضبط المؤسسة العقابية أو المجلس القضائي أو المحكمة العليا، و بعد تقديم النيابة العامة لالتماساتها بخصوص طلب التنازل يثبت الرئيس الأول للمحكمة العليا أو رئيس الغرفة المختصة التنازل عن الطعن بموجب أمر و ذلك في أية حالة كانت عليها الإجراءات.

7- الإجراءات الخاصة بتسليم المطلوبين:

حددت المادة 706 من قانون الإجراءات الجزائية صلاحيات النائب العام لدى المحكمة العليا في تسليم المطلوبين باستجوابهم في محاضر بعد تحويل ملف طلب التسليم إليه، ويقوم بعرضه على الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا، كما يلزم بتحويل إقرار المطلوب القابل للتسليم إلى وزير العدل دون تأخير لاتخاذ ما يلزم بشأنه.

الدور القضائي للنائب العام في قانون الإجراءات الجزائية :

8- الإحالة من جهة قضائية إلى جهة قضائية أخرى:

طبقا لنص المادة 548 من قانون الإجراءات الجزائية يجوز للمحكمة العليا في مواد الجنايات أو الجنح و المخالفات إما لداعي الأمن العمومي أو لحسن سير القضاء أو أيضا بسبب قيام شبه مشروعة أن تأمر بتخلي أي جهة قضائية عن نظر الدعوى وإحالتها إلى جهة قضائية أخرى من الدرجة نفسها، إلا أن النائب العام لدى المحكمة العليا هو الوحيد الذي له صفة رفع الأمر إلى المحكمة المذكورة بشأن طلبات الإحالة بداعي الأمن العمومي أو لحسن سير القضاء.

الدور القضائي للنائب العام في قانون الاجراءات الجزائية :

8- في الإحالة من جهة قضائية إلى جهة قضائية أخرى (تابع):

و بموجب المادة 573 من الأمر 04/20 المؤرخ في 31 أوت 2020 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية، يمكن للنائب العام بعد تلقيه الملف إخطار الرئيس الأول للمحكمة العليا عن طريق التماسات من أجل تعيين محكمة أخرى لمباشرة إجراءات المتابعة و التحقيق و المحاكمة إذا كان أحد أعضاء الحكومة أو أحد قضاة المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو محكمة التنازع أو أحد الولاة أو رئيس أحد المجالس القضائية أو إحدى المحاكم الإدارية أو النائب العام لدى مجلس قضائي أو محافظ الدولة لدى محكمة إدارية قابلا للاتهام أثناء مباشرة مهامه أو بمناسبتها.

كما تنص المادة 575 من قانون الإجراءات الجزائية أنه إذا كان الاتهام موجها إلى أحد أعضاء مجلس قضائي أو رئيس محكمة أو وكيل جمهورية، أمكن للنائب العام لدى المحكمة العليا بعد استلام الملف و إذا ما قرر أن ثمة محلا للمتابعة أن يقدم التماسات إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا من أجل ندب قاضي تحقيق من خارج دائرة اختصاص المجلس الذي يقوم بالعمل فيه رجل القضاء المتابع.

الدور القضائي للنائب العام في قانون الإجراءات الجزائية :

09-لجنة التعويض عن الحبس المؤقت:

أنشأت هذه اللجنة بموجب القانون 01-08 المؤرخ في 26 جوان 2001 و مقرها حاليا بالمحكمة العليا، و طبقا للمادة 137 مكرر 3 من قانون الإجراءات الجزائية يتولى مهام النيابة العامة النائب العام لدى المحكمة العليا أو أحد نوابه الذي يقوم بإيداع مذكرة خلال شهر من تاريخ إرسال الملف إليه من طرف أمين اللجنة، و يحدد تاريخ الجلسة من طرف رئيس اللجنة بعد استشارة النائب العام الذي يقدم ملاحظاته بمناسبة انعقادها.

دور القضائي للنائب العام في قانون الإجراءات المدنية:

لا يختلف دور النيابة العامة عن مثيلتها في الجهات القضائية الأخرى أما كطرف أساسي أو كطرف منظم.

دور النائب في ملفات الطعون بالنقض:

- طبقا للمادة 570 من قانون الإجراءات المدنية يعين رئيس الغرفة مستشارا مقررا يكلف بإعداد تقرير كتابي و إرسال ملف القضية إلى النيابة العامة لتقديم طلباتها وللنيابة العامة أجل شهر واحد يبدأ من تاريخ استلام الأمر بالإبلاغ المشار إليه في المادة 570 لتقديم طلباتها.
- قد يأخذ النائب العام صفة الطاعن الأصلي في القضايا المتعلقة بحالة الأشخاص(الجنسية، النسب، إثبات الزواج، آثار الطلاق,,,إلخ).

دور النائب العام في ملفات أخرى

الطعن لصالح القانون :

- على غرار الطعن لصالح القانون في المادة الجزائية يمكن للنائب العام إذا وصل إلى علمه خروقات في قواعد الإجراءات الجوهرية أن يطعن لصالح القانون طبقا للمادة 353 من قانون الإجراءات المدنية حيث أن الفقرة الثانية تنص" غير أنه إذا علم النائب العام لدى المحكمة العليا بصدور حكم أو قرار في آخر درجة من محكمة أو مجلس قضاء وكان هذا الحكم أو القرار مخالفا للقانون ولم يطعن فيه أحد الخصوم بالنقض في الأجل فله أن يعرض الأمر بعريضة بسيطة على المحكمة العليا.

تصحيح الخطأ المادي:

- ويقصد بالخطأ المادي ، عرض غير صحيح لواقعة مادية أو تجاهل و جودها أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفات الطاعنين إلى غيرها من الأخطاء التي لا تؤثر في تعديل ما قضى به الحكم طبقا للمادتين286- 287 من قانون الإجراءات المدنية، و يمكن لأحد الأطراف تقديم طلب تصحيح الخطأ المادي، غير أن تدخل النائب العام يكون في حالة الخطأ المادي المرتكب من قبل مرفق العدالة.

النيابة العامة و الدفع بعدم الدستورية:

عملا بالقانون العضوي رقم 18-16 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، فإن دور النيابة العامة بالمحكمة العليا وتطبيقا لأحكام المادة 13 وما يليها من القانون المذكور أعلاه فإنها تبدي رأيها بشأن قرار إرسال الدفع بعدم الدستورية المرفق بعرائض الأطراف ومذكراتهم, و هي الآراء التي كانت صائبة في أغلب الملفات كملف الدفع بعدم دستورية المادة 24 من القانون 07/13 المتضمن قانون المحاماة الذي أبدت فيه النيابة العامة رأيها بعدم إحالة الدفع إلى المجلس الدستوري (سابقا)، في حين قضت هيئة الدفع بعدم الدستورية بالمحكمة العليا بإحالة الدفع و هي الاحالة التي تصدى له المجلس الدستوري في قرار ه رقم 01 /ق,م,د/د ع د المؤرخ في 2021/11/28، الذي سار فيه رأي النيابة العامة للمحكمة العليا، و صرح بدستورية المادة 24 من قانون المحاماة.

النيابة العامة و لجنة الطعن الوطنية المحامين:

عملا بالقانون رقم 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة فإن النيابة العامة بالمحكمة العليا طبقا لأحكام المادة 129 من القانون المذكور، ممثلة لوزير العدل تعد عضوا في اللجنة الوطنية للطعن في القرارات المرتبطة بالدعوى التأديبية للقرارات الصادرة اما عن احدى منظمات المحامين او من مجلس الاتحاد لمنظمة المحامين .

الخلاصـــــــة

- يستخلص من العرض الوجيز الذي ألقيناه على مسامعكم أن النيابة العامة تشكل ركيزة أساسية بالمحكمة العليا، من خلال الصلاحيات التي منحها قانون الإجراءات الجزائية و قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و الذي يجعل لها دورا محوريا هاما بحرصها على التطبيق السليم للقانون.

شكرا على حسن إصغائكم